

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مقدمة المصحح)

الحمد لله و سلام على عباده الذين اصطفى .
اما بعد فمن الواضح ان معظم العلوم الإسلامية مدارها على النقل ،
و أن النقل لما عدا نص كتاب الله تعالى من شأنه ان يختلط صحيحه بسقيمه .
فأصبح مفتقرا الى النقد ، و عماد النقد النظر في احوال الناقلين .
و قد اعتنى علماء سلفنا بنقل تلك العلوم من قراءات و تفسير و حديث
و آثار و فقه ، و كذا التاريخ و اللغة و الأدب بأسانيد متصلة يحدث بها
اللاحق عن السابق الى ان تم تقييدها في المصنفات . و إلى جانب ذلك
عنا بالبحث عن احوال الرواة و بيانها للناس لتقل ثم تقيدها كغيرها .
و أول مصنف جامع لأسماء الرواة إلا ما شذ هو التاريخ الكبير
للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى رحمه الله ، احتوى على بضعة
عشر الف ترجمة ، و في عصره جمع اصحاب الإمامين أحمد بن حنبل و يحيى
ابن معين مجاميع مما أفاداه في احوال الرواة ، ثم كثرت المصنفات و المجاميع
في ذلك

هذا والاسماء قد تشبهه فيتفق الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب
 واسم الجد ونحو ذلك كأحمد بن جعفر بن حمدان ، اربعة في طبقة
 واحدة . وكثيرا ما يذكر الراوى بأوصاف متعددة كمحمد بن سعيد بن
 حسان الشامى المصلوب يقال له : محمد بن حسان ، محمد بن عبد الرحمن ، محمد بن
 ٥ زكريا ، محمد بن ابى قيس ، محمد بن ابى زينب ، محمد بن ابى الحسن ،
 محمد بن ابى عتبة ، محمد بن ابى حسان ، محمد بن ابى سهل ؛ محمد الطبرى ،
 محمد الأردنى ؛ محمد مولى بنى هاشم ؛ ابو عبد الرحمن الشامى ، ابو عبد الله
 الشامى ، ابو قيس الملائى ، ابو قيس الدمشقى - الى غير ذلك . والائمة
 انما يعرفون اكثر الرواة قبلهم من اسانيد الاخبار التى تجىء من طريقهم ،
 ١٠ . وإذ كان الأمر كذلك فطبيعى ان يقع لبعض الأئمة الخطأ فيعد
 الاثنين فأكثر واحدا لاتفاق الاسم والطبقة ، و يعد الواحد اثنين
 فأكثر لاختلاف الاسم ، او يتردد بين الأمرين . كما لا يؤمن ان يقع
 الاشتباه لمن ينظر فى اسانيد الأخبار ، و فى ذلك من الخلل ما فيه فقد
 يكون احد الرجلين موثقا و الآخر مجروحا فنظنهما واحدا كان بين
 ١٥ . أن يرد خبر الثقة او يقبل خبر المجروح ؛ ومن حسب الواحد اثنين قد
 يعد احدهما ثقة و الآخر غير ثقة فيكون قد اعتقد فى رجل واحد انه
 ثقة غير ثقة ، الى غير ذلك من المفاسد .

لذلك اعتنى المحدثون بهذا الباب فوضعوا لبياناه فنين ، فن المتفق
 و المفترق لما اتفق اثنان فأكثر فى اسم واحد ، و فن من يذكر بأوصاف
 ٢٠ متعددة لمن يذكر باسمين فأكثر و هو واحد ، كما وضعوا فى علوم الحديث
 فنونا

فوننا آخر تذكر في كتب المصطلح . و كان قدماء الأئمة في شغل عن هذا التفنين بما هو أهم منه من جمع الأصول وحياطتها . ثم في القرن الرابع بدأ العمل فيها تألف بعضهم في بعض الفنون و اعتنى بعضهم برسمها و التمثيل لها كما فعل ابو عبد الله الحاكم النيسابورى في كتاب معرفة علوم الحديث .

فلما جاءت النوبة الى الحافظ ابن بكر احمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادي وجه عنايته الى التأليف في تلك الفنون فصنف في كل فن كتابا صارت عمدة لاهل الحديث بعده . كما قال ابن السمعاني عند ذكر (الخطيب) في الأنساب . و قال ابن الجوزي في المنتظم بعد أن ذكر جملة من مؤلفات الخطيب "من نظر فيها عرف قدر الرجل و ما هيئ له بما لم يتها لمن كان احفظ منه كالدارقطنى و غيره" و قال الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح النخبة بعد أن ذكر مؤلفى الخطيب الكفاية و الجامع "و قل فن من فنون الحديث إلا و قد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابن نقطة : كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه" ، و قال الحافظ ابو طاهر احمد بن محمد السلفى :

تصانيف ابن ثابت الخطيب
يراه اذ رواها من حواها
و يأخذ حسن ما قد صاغ منها
ألد من الصبا الغض الرطيب
رياضا للفقى اليقظ اللبيب
بقلب الحافظ الفطن الأريب

(١) ترجمة الخطيب معروفة و قد لخصتها في آخر كتابه الجليل (الكفاية) المطبوع بدائرة المعارف العثمانية فلم ار هنا الإطالة بذكرها .

فأية راحة ونعيم عيش يوازي عيشها أم أي طيب
 ألف الخطيب في فن المنق و المنق و المنق كتابا، ولم يذكرها احدا سبقه
 الى التأليف فيه و ألف في من يذكر بأوصاف متعددة كتابه (الموضع)
 وقد سبق في الجملة: ذكروا ان ابا زرعة اخذ على تاريخ البخارى عدة
 قضايا في الجمع و التفريق. و الجمع: عد الاثني فأكثر واحدا. و التفريق:
 عد الواحد اثني فأكثر. و ذكروا ان لعبد الغنى بن سعيد مؤلفا سماه
 (ايضاح الإشكال)، فأما ما أخذ ابي زرعة فقد جمعها ابن ابي حاتم و أشار
 اليها في كتابه (الجرح و التعديل) وليست بكثيرة. و أما كتاب عبد الغنى
 فقرأت على لوح الجزء الثاني من الموضع فائدة بخط بعض اهل العلم
 ١٠ ذكر فيها ايضاح الإشكال و أن السيوطى لخصه في خمس عشرة ورقة،
 قال "و الذى فيه من الاسماء قليل جدا بالنسبة لما ذكره الخطيب". و أما
 كتاب الخطيب وله اكتب هذه المقدمة فهو هذا:

موضح اوهام الجمع و التفريق

هذا الكتاب مشهور بين اصحاب الحديث يذكرونه في ترجمة الخطيب،
 ١٥ و في كتب علوم الحديث (المصطلح) و ينقلون عنه في كتب الرجال.

وصف

ابتدأه الخطيب بالحمد و الصلاة و بيان موضوع الكتاب و الحاجة
 اليه، ثم روى عن الدارقطنى قضيتين في الجمع و التفريق اخذهما على
 البخارى. ثم ذكر الخطيب ان في تاريخ البخارى قضايا كثيرة من هذا

الباب ، و أنه سيدكرها ثم بذكر ما شاكلها بما وقع لغير البخارى ، ثم بذكر ما اختلفوا فيه ولم يتبين له الصواب ثم بذكر ما له رسم الكتاب ثم قال ” ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه ... يلحق سببى الظن بنا ويرى انا عمدنا للطعن على من تقدمنا ، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا . و أنى يكون ذلك و بهم ذكرنا ، و بشعاع ضيائهم تبصرنا و لما جعل الله تعالى فى الخلق اعلاما لزم المهتدين بمبين انوارهم بيان ما اهملوا و تسديد ما اغفلوا و ذلك حق للعالم على المتعلم و واجب على التالى للتقدم ” ثم بذكر حكايات فى ان الكامل من عدت سقطاته و أنه لا يسلم من الخطأ كتاب غير كتاب الله عز و جل . ثم روى عن ابى زرعة انه وجد فى تاريخ البخارى خطأ كثيرا فواقفه صالح بن محمد ١٠ الحافظ و اعتذر عن البخارى بأن الخطأ بمن قبله . ثم بذكر أن ابن ابى حاتم جمع الاوهام التى اخذها ابو زرعة على البخارى فى كتاب مفرد . قال الخطيب ” و نظرت فيه فوجدت كثيرا منها لا تلزمه ، و قد حكى عنه فى ذلك الكتاب اشياء هى مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكايات عنه ” ثم اخذ عليه انه لم ينص على عدم قصده انتقاص ١٥ البخارى مع انه اغار على تاريخه فضمنه كتاب الجرح و التعديل ، و ذكر حكاية الحاكم ابى احمد و قد ذكرتها و أجبنا عنها فى مقدمتى لكتاب (الجرح و التعديل) . ثم روى كلمة ابن عقدة فى حاجة اهل الحديث الى تاريخ البخارى . ثم قال : ” فن اوهام البخارى فى الجمع و التفريق ” فساق اربعة و سبعين فصلا غالبا فى التفريق و هو ٢٠

موضوع الكتاب ، وبعضها في الجمع وهو من موضوع فن المتفق والمفترق يسوق في كل فصل عبارة التاريخ ثم يذكر رأيه ويستدل عليه بكلام بعض الأئمة و سياق الأسانيد التي تشهد لقوله مع احاديثها . ويتوسع في ذكر الأحاديث والاختلاف فيها ويستطرد لفوائد أخرى .

ثم ذكر قضايا لابن معين ، ثم جماعة من الأئمة الى ان ختم بالدارقطنى ثم ساق فصلا فيما اختلف فيه من ذلك ولم يبين له الصواب : الجمع أم التفريق ؟ وتمامه ثم القسم الأول من الكتاب وهو نحو خمسيه . ثم شرع في القسم الثاني بسياق اسماء الرواة الذين ذكر كل منهم بوصفين او أكثر فقال ” باب الألف . ابراهيم بن ابي يحيى ” و ساق من طريقه خبرا بهذا الاسم ثم قال ” وهو ابراهيم بن محمد الذي حدث عنه محمد بن ادريس الشافعى وعبد الرزاق ” و ساق عن كل منهما خبرا عن ابراهيم بهذا الاسم . و حكاية عن صالح بن محمد الحافظ ان شيخ عبد الرزاق هو ابن ابي يحيى . ثم قال : ” وهو ابراهيم بن محمد بن ابي عطاء الذى روى عنه ابن جريج ” ثم ساق خبرا بذلك ثم حكاية عن ابن معين باثبات ذلك ، ثم حكاية عن صالح بن محمد الحافظ بخلاف ذلك ، و ردها بشواهد من الرواية و من اقوال الأئمة يسوق كل ذلك بسنده . ثم قال ” وهو أبو إسحاق بن محمد ” وهو أبو إسحاق الأسلى ” وهو أبو إسحاق بن سمعان ” وهو أبو إسحاق ابن ابي عبد الله ” وهو أبو الذئب ” ثم قال ” ذكر ابراهيم الصائغ ” و على هذه الوتيرة الى آخر الكتاب .

مع الخطيب

لا يرتاب ذو علم ان الخطيب محسن مصيب في بيان ما اخطأ فيه من قبله من الأئمة ، و أنه بذلك مؤد حق الله عز وجل و حق العلم و أهله و حق اولئك الأئمة انفسهم فانهم انما ارادوا بيان الحق و الصواب فاذا اخطأ احد منهم كان ذلك تقيض ما قصد ، و أحب ، ه فالتنبه على خطيئته ليرجع الأمر الى ما قصده و أحبه من حقه على كل من له حق عليه . و كذلك لا يرتاب عارف ان الخطيب كان عارفا بحق العلم و سلف العلماء و خاصة اولئك الأئمة الذين لو لامهم لما كان شيئا مذكورا ، و أنه كان محبا لهم لا هوى له في الغض منهم و الطعن فيهم . و مع هذا فانتا لا تبرئ الخطيب من ان يكون له هوى في اظهار سعة ١٠ عليه و دقة فهمه و علو مكاتبه ، و إذ كان من الوسائل الى ذلك ان يبين انه استدرك على كبار الأئمة و عرف الصواب فيما اخطأوا فيه كان يحرص على ان يجد لاحد منهم خطأ يعرف هو صوابه فيبين ذلك . انا نظلم الخطيب اذا عبناه بهذا فان لنفسه عليه حقا فاذا احب مع اداء الواجب ان يظهر قدره و يسير ذكره لم يكن عليه في ذلك حرج ، كيف ١٥ و قد يريد بذلك ان ينتفع الناس بعلمه و يقتنموا الاستفادة من كتبه . و قد يكون الحامل له على هذا ان اهل عصره لم يكن كثير منهم او اكثرهم يعرفون له حقه و ينزلونه المنزلة التي تنبغي له ، بل منهم من عاداه و آذاه و حاول اهلاكه ؛ و من يدري ؟ فقلعه كان في ذلك خير كثير

للعلم و أهله و للخطيب نفسه ، فلعله لو رزق التوقير البالغ من اهل عصره ما انبثت همته الى الحرص على اظهار علمه بتلك المؤلفات الجليلة .
يد أنا نأخذ عليه امورا ، الأول كلمات كان في غنى عنها كقوله في بعض ما اخذه على البخارى ” وهذا خطأ قبيح “ ونحو ذلك . ولولا
ان الأئمة قبله قد اطلقوا كلمة ” الوهم “ على ما يشاكل تلك القضايا
التي سماها اوهاما لأخذنا عليه هذه الكلمة لأنها قد تشعر بالغفلة ،
وعامة ما يصح فيه قوله من تلك القضايا انما هي اخطاء اجتهادية بنى
من وقعت له على ما عنده من الأدلة ، و الأدلة في هذا الباب منتشرة
غاية الأنتشار و في تاريخ البخارى بضعة عشر الف ترجمة و قد يتعلق
١٠ بالترجمة الواحدة عدد من الأخبار و لو تحرى البخارى ان لا يقع له خطأ
البتة لترك علمه في صدره ، على ان كثيرا من القضايا التي ذكر الخطيب
ان البخارى وهم فيها انما جاء الوهم من نسخة الخطيب او من غفلة عن
اصطلاح البخارى او إشارته و سأنبه على ما تنبته له من ذلك . و على
كل حال فالأوهام هنا ليست من قبيل اوهام الرواة التي تنشأ عن غفلة
١٥ او نسيان او نحو ذلك مما يחדش في حفظ الراوى و ضبطه .

الأمر الثاني مما نأخذه على الخطيب انه يستشهد في توهم الأئمة
بروايات من طريق بعض الكذابين او المتهمين ، وكان عليه ان لم يعرض
عنها البتة ان ينص على عذره كأن يقول : و فلان و إن كان معروفا
بالكذب فلا مانع من الاستشهاد به في مثل هذا لأنه لا غرض له في
٢٠ الكذب فيه . و إذا قبلنا منه هذا العذر على ما فيه .

الثالث انه يذكر بعض قضايا قد سبقه الى مثل قوله فيها من هو
 أجل منه ، فلا يذكر ذلك مع ان الظاهر أنه وقف عليه . ولسنا ننكر على
 الخطيب انه اهل لإدراك الصواب في تلك القضايا و لو لم يبينه غيره
 فلا يكون سكوته انتحالا و لا تشبعا بما لم يعط و لكن كان ذكر ذلك
 انفي للهمة عنه و أثبت لقوله .

الرابع انه لم يتصف البخارى فقد ذكر له نحو ثمانين قضية سماها
 اوهاما ، وهذا العدد و إن لم يكن شيئا بالنسبة الى بضعة عشر الف ترجمة
 جمعها البخارى من الأسانيد ، فالواقع انه لا يلزم البخارى من ذلك
 إلا اليسير كما سأوضحه ان شاء الله لكن كلام الخطيب في تلك القضايا
 مفيد جدا من جهات أخرى كما يعرف بالاطلاع عليها ، و على كل حال ١٠
 فهذه المآخذ مغفرة في جانب فضل الخطيب و إفادة كتابه هذا .

الأصل

كان الأخ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة عافاه الله قد اطلع
 على نسخة هذا الكتاب (الموضع) في مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب
 برقم ٣٣٩ و ذكره لي عند رجوعه الى مكة المكرمة و ذكر علاقته بتاريخ ١٥
 البخارى و إن من تمام ما قمت به و قامت به جمعية دائرة المعارف العثمانية
 في حيدرآباد الدكن من خدمة التاريخ تلك الخدمة البالغة ان تقوم بخدمة هذا
 الكتاب (الموضع) . و لم اهتم حينئذ بالأمر لأنى لم اقدره قدره . ثم سافر
 فضيلته مرة أخرى الى الشام فأخذ لنفسه صورا من الكتاب و عند رجوعه

الى مكة المكرمة إراني ، فلما تصفحت الكتاب علمت أني كنت على خطأ في عدم اهتمامي به أولاً فبادرت الى نسخه و تحقيقه و التعليق عليه . هذا و النسخة مقسومة الى جزئين يقع الأول في ١٣٤ ورقة ، ينتهي بانتهاء باب الألف من القسم الثاني من قسمي الكتاب - و قد مر بيان ذلك - و يقع الجزء الثاني في ١٢٩ ورقة ، و عدد الأسطر في الصفحة تختلف ما بين ٢٧ - ٣٣ و معدل كلمات السطور خمس عشرة كلمة في السطر . و تاريخ كتابته سنة ٦٢٧ و سمي الكاتب نفسه في آخر الجزء الأول محمد بن ابي عبدالله ابن جبريل بن عرار الأنصاري و في آخر الجزء الثاني محمد بن محمد بن ابي عبدالله بن عرار بن محمد بن احمد بن علي الأنصاري . و في آخر الجزء ١٠ الأول على الحاشية بخط كاتب الأصل ” بلغ هذا الجزء الأول مقابلة مع الإمام الحافظ “ (٩) و في بعض المواضع محو و سقط سأنبه عليه في التعليقات .

تاريخ البخاري و التوهيمات

تقدم قول ابي زرعة ، و توهيمه للبخاري في مواضع و جمع ابن ابي حاتم لذلك و اعتراض الخطيب عليه و تصدى الخطيب اول كتابه ١٥ هذا لما تصدى له و أخذى عليه في ذلك ، و هناك حقائق تبين الواقع رأيت ان اعرضها هنا اجمالاً ثم انه على ذلك في التعليقات .

من اللطائف ان تاريخ البخاري مثلث من ثلاث جهات :

الأولى : في مقدمة فتح الباري عنه : ” لو نشر بعض استاذي هؤلاء

لم يفهموا كيف صنفت التاريخ ” ثم قال ” صنفته ثلاث مرات ” و معنى

هذا

هذا أنه بدأ فقيد: التراجم بغير ترتيب ، ثم كر عليها فرتبها على الحروف ، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء : باب إبراهيم . باب اسماعيل - الخ هذا هو الذى التزمه ويزيد فى الأسماء التى تكثر مثل محمد وإبراهيم فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الأوائل لأسماء الآباء ونحوها .
الجهة الثانية : فى مقدمة الفتح ايضا عنه "صنفت جميع كتبي ثلاث ٥ مرات " يعنى والله اعلم انه يصنف الكتاب ويخرجه للناس . ثم يأخذ يزيد فى نسخته و يصلح ثم يخرج مرة ثانية . ثم يعود يزيد و يصلح حتى يخرج الثالثة . وهذا ثابت للتاريخ كما يأتى .

الجهة الثالثة ان له ثلاثة تواريخ ، الكبير وقد طبع فى دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن فى الهند ، طبع منه اولاً ما عدا الربع الثالث ، ثم ١٠ وجد الربع الثالث وتم طبعه حديثاً بحمد الله والصغير وقد طبع فى الهند ايضا . والأوسط لما يطبع ومنه نسخة فى مكتبة الجامعة العثمانية بحيدرآباد الدكن .

ومعرفة الجهتين الأوليين نافعة ، اما الثانية فان ما تقدم من كلام ابى زرعة و صالح بن محمد الحافظ وما جمعه ابن ابى حاتم من المآخذ ١٥ على البخارى كان بالنظر الى النسخة التى اخرجها البخارى اولاً ، وبهذا يتضح السبب فيها ذكره الخطيب معترضاً على ابن ابى حاتم قال "و حكى عنه (اى عن البخارى) فى ذلك الكتاب اشياء [على الغلط] هو مدونة فى تاريخه على الصواب بخلاف الحكاية عنه ، فكلام ابن ابى حاتم كان بحسب النسخة التى اخرجها البخارى اولاً ، وكلام الخطيب بالنظر الى النسخة ٢٠

التي اخرجها البخارى ثانياً و هي رواية ابى احمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابورى المتوفى سنة ٣١٢ . ذكر الخطيب فى الموضع اول اعتراضاته على البخارى اسناده اليه . و فى رواية ابن فارس هذه مواضع على الخطأ و هي فى رواية محمد بن سهل بن كردى عن البخارى على الصواب ٥ انظر الموضع ، الأوهام ٧ و ٩ و ١٣ من اوهام البخارى مع تعليق فظهر أن رواية ابن فارس بما اخرجه البخارى ثانياً ؛ و رواية ابن سهل بما اخرجه ثالثاً .

و أما الجهة الاولى فيتعلق بها اصطلاحات للبخارى .

الأول انه حيث يرتب الأسماء الكثيرة بحسب اوائل اسماء الآباء ١٠ يتوسع فيعد كل لفظ يقع بعد " فلان بن " بمنزلة اسم الأب و يزيد على ذلك فيمن لم يذكر ابوه فيعد اللفظ الواقع بعد الاسم كاسم الأب فن ذلك " عيسى الزرقى " ذكره فيمن اسمه عيسى و أول اسم ابيه زاي وهكذا " اسلم الخياط " فيمن اسمه مسلم و أول اسم ابيه خاء .

الثانى انه اذا عرف اسم الرجل على وجهين يقتضى الترتيب وضعه ١٥ بحسب احدهما فى موضع و بحسب الآخر فى آخر ترجمة فى الموضعين فن ذلك شيخه محمد بن اسحاق الكرماني يعرف ايضا بمحمد بن ابى يعقوب ذكره فى موضعين من المحمدين فقال فى الجلد الاول رقم ٦٦ " محمد بن اسحاق هو ابن ابى يعقوب الكرماني مات سنة ٢٤٤ " و قال فيه رقم ٨٥٨ : محمد ابن ابى يعقوب ابو عبدالله الكرماني ... " و من ذلك عبدالله بن ابى ٢٠ صالح ذكوان يقال لعبدالله " عباد " فذكره البخارى فى باب عبدالله و فى

باب عباد وكلامه في الموضوعين وفي ترجمة صالح بن ابي صالح ذكوان صريح في انه لم يلتبس عليه . من ذلك مسلم بن ابي مسلم يقال له "الخياط" فذكره في مسلم بن ابي مسلم وفي مسلم الخياط . وسياقه صريح في انه لم يلتبس عليه ، فهذا هو اصطلاحه . وصاحب التهذيب يذكر الرجل في موضع مفصلا ثم يذكره في الموضوع الآخر مختصرا جدا ويحيل ٥ على ذلك . وصنيع البخاري ان لم يكن احسن من هذا فعلى كل حال ليس بوهم ولكن الخطيب يعد هذه اوهاما انظر الموضع ، الوهم ٢ و ٤٢ و ٥٥ من اوهام البخاري . ولم يكتف بذلك بل فضل هذه المواضع بمزيد من التشنيع . وتشيعه عائد عليه كما لا يخفى .

الاصطلاح الثالث (وقد نهت عليه في تعليقاتي على التاريخ ٢/١/٢٦٩ ١٠ رقم ١٠٠١) وهو ، أن البخاري اذا وجد من وُصف بوصفين وكان محتملا ان يكون واحدا و أن يكون اثنين فانه يعقد ترجمتين فان لم يمنعه مقتضى الترتيب الذي التزمه من قرنها قرنها كي يسهل فيما بعد جعلهما ترجمة واحدة اذا تبين له ، او الإشارة القرية البينة اذا قوى ذلك ولم يتحقق كأنه يزيد في الثانية "اراه الأول" ولما جرت عادته بهذا صار القرن ١٥ في مواضع الاحتمال كالإشارة اليه و التنيه عليه . اما اذا لم يسمح مقتضى الترتيب بالقرن فانه يضع كلا من الترجمتين في موضعهما ويشير اشارة أخرى ، وقد يكتفى بظهور الخال انظر الموضع ٦ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٣٨ و ٥٥ من اوهام البخاري . وكثير من المواضع التي لم يقض فيها البخاري بل أبقاها على الاحتمال يكون دليل الخطيب على احد الاحتمالين ٢٠

غير كافٍ للجزم بحسب تحرى البخارى و تثبه . و ما كان كافيا للجزم
فلا يليق ان يسمى توقف البخارى وهما .

هذا و للبخارى رحمه الله ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح كما
جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح حرصا منه على رياضة الطالب
و اجتذبا له الى التنبه و التيقظ و التفهم .

قدمت هذا الفصل هنا لأحيل عليه في التعليقات كما ستراه و ترى
بقية الاجوبة عن اكثر تلك القضايا التي سماها الخطيب اوهاما . و بما يجب
التنبه له ان المزي و ابن حجر و غيرها قد يقلدون الخطيب و يذكرون
ان البخارى وهم و لا يبينون شيئا مما ينهيه . و لا يذكرون ما استدل به
١٠ الخطيب .

فن الواجب على كل من يريد التحقيق في علوم الحديث تحصيل
هذا الكتاب ليتبين له الحال في تلك المواضع وغيرها مع الوقوف على
الأدلة و ما لها و ما عليها و يعرف ما يتعلق بهذا الفن الخاص ليحصل
فوائده التي تقدمت الإشارة إليها مع فوائد أخرى جزيلة لهذا الكتاب
١٥ و الله الموافق .

كاتبه

عبد الرحمن بن يحيى العلوي

مكتبة الحرم المكي بمكة المكرمة

١٥/ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨هـ